# سياسة التصنيع في الجزائر

أ. أحسن بن ميسى (*)

تعد عملية التصنيع فى العالم الثالث، أو فى الجزائر، من أهم الموضوعات التى استقطبت اهتمام كثير من الباحثين، سواء فى علم الاجتماع أو فى علم الاقتصاد، إيماناً منهم بأنه لا يمكن الخروج من دائرة التخلف والدخول ضمن المجتمعات المتقدمة إلا من خلال إنشاء قاعدة صناعية متطورة قادرة على دفع المجتمع برمته وتحويله. والمتتبع للسياسيين الذين قادوا الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يدرك أنهم قد راهنوا على القطاع الصناعى وقدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعندما اندلعت ثورة التحرير الوطنى سنة ١٩٥٤م، ولما لم يستطع الجنرال ديجول إخمادها بالقوة، اختار التصنيع بوصفه عاملاً أساسيا لكسر الثورة المسلحة، فجاء بمشروع قسنطينة سنة ١٩٥٨م الرامى إلى إتاحة ٣٩٠٠٠٠ فرصة عمل. لكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح، واستقلت الجزائر فى سنة ١٩٦٢م، وقد أعطى الساسة الوطنيون الذين جاءوا فيما بعد أهمية كبرى لهذا القطاع؛ فالهوارى بومدين - رحمه الله - وضع ثورة صناعية؛ أما الشاذلى فقد أعاد الاعتبار لهذا القطاع ببحثه عن كيفية إعادة الهيكلة للوحدات الصناعية والمكسب العظيم الذى حققته الثورة الصناعية. أما الآن فإن الاهتمام بقطاع الصناعة لا يزال قائماً بل لقد زاد عما قبل. غير أن معظم الدراسات التى أجريت حول هذا الموضوع هى دراسات لباحثين أجانب أو هى دراسات لطلاب جزائريين يقيمون فى الخارج، ولم يعط لها حقها بعد. والجزائر كبقية دول العالم، شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية من جراء الاهتمام المتزايد بهذا القطاع، فلما انخفضت نسبة الاستثمار فى هذا القطاع لازمته أزمات اجتماعية داخلية حادة.

---

(*) أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة - كلية علوم الأرض والجغرافيا.

ونحن فى هذا البحث سنحاول أن نتطرق إلى أهم السياسات والاستراتيجيات التى اتبعتها الجزائر فى ميدان التصنيع، والمراحل التى مرت بها، والنماذج المتبعة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

**أولاً: السياسة الصناعية فى الجزائر إبان الاستعمار**

لم يكن الاستعمار الفرنسى للجزائر يهدف إلى جعل الجزائر سوقاً للإنتاج الفرنسى، أو مستعمرة فرنسية، ينهب منها الثروات الطبيعية (الفلاحية أو المنجمية)، لكنه كان يهدف إلى جعل الجزائر قطعة من فرنسا.

فقد انطلقت عملية التصنيع بشكل مكثف، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية (مشروع مرشال)، وبعد أن بدأ الوطنيون ينادون باستقلال الجزائر، حاول بعض العسكريين بعث حركة صناعية فى الجزائر بالتعاون مع بنك الجزائر الذى خصص لهذا المشروع ٥٠ مليون فرنك فرنسى لدعم عملية الاستثمار الصناعى.

الجدول رقم (١)

توزيع الاستثمارات حسب المشاريع

مشروع قسنطينة ١٩٥٩-١٩٦٣م

| قطاع التصنيع | القيمة | الوحدة / مليون فرنك فرنسى / النسبة ٪ |
|---|---|---|
| أ - الصناعات التحويلية | ٣,٣١ | ٣٣ |
| - المشاريع الكبرى.<br>- مشاريع أخرى. | ١,١<br>٢,٢١ | |
| ب - الطاقة | ١,٣١ | ١٣ |
| - البرنامج العام.<br>- المشاريع الكبرى. | ٠,٨٦<br>٠,٤٥ | |
| جـ - البترول | ٢,٧ | ٢٧ |
| د - تجديد الوحدات | ٢,٧ | ٢٧ |
| المجموع | ١٠,٠٢ | ١٠٠ |

يوضح الجدول السابق ظاهرة جديدة تتعلق بحجم الاستثمارات المرتفعة التى خصصت لبرنامج خماسى (١٩٥٩-١٩٦٣م)، وأن ثلث هذه القيمة وجهت إلى قطاع التصنيع ١٠ ملايين فرنك فرنسى، أما الثلثان الباقيان (٦٠٪) فقد وجها إلى قطاعات مكملة للقطاع الأول؛ مثل التهيئة الحضرية والطرقات، وأن هذا المشروع أتاح حوالى ٣٩٠٠٠٠ فرصة عمل، منها حوالى ١١٥٠٠٠ فرصة عمل فى قطاع الصناعة، وحوالى ٢٨٠٠٠٠ فرصة عمل فى القطاعات الأخرى غير الفلاحية، وأنجزت حوالى ١٠٦ وحدة صناعية من أجل ١٣٦ مشروعاً صناعيا [١].

فالسياسة الاستعمارية اهتمت بقطاع واحد، ألا وهو الصناعات الاستراتيجية والمحروقات، أما الفروع الأخرى فلم تحظ بالاهتمام، وقد وطنت مواقع الوحدات الصناعية كلها على الشريط الساحلى حول الموانئ، وعلى أطراف المدن الكبرى، وذلك لتسهيل عملية تصدير المواد الأولية اللازمة للتصنيع واستيرادها، ولتوافر الأيدى العاملة الأوربية وسوق استهلاكية واسعة، أما الجزائر الداخلية فقد بقيت مهمشة، يغلب عليها قطاع إنتاجى تقليدى.

وقد خلقت هذه السياسة الاستعمارية نوعاً من انعدام التوازن الاقتصادى الإقليمى؛ فالجزء الشمالى غدا متطوراً ومتحضراً، أما الجزء الداخلى فقد بقى متخلفاً اقتصاديا تابعاً للأهالى.

**ثانياً: السياسة الصناعية فى الجزائر بعد الاستقلال**

يمكن تقسيم سياسة الجزائر بعد الاستقلال إلى عدة مراحل:

**١ - المرحلة الانتقالية أو مرحلة الغموض الاقتصادى (١٩٦٢-١٩٦٩م):**

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعاً اقتصاديا صعباً، كما ارتبطت التنمية الاقتصادية فى السنوات الأولى بالهياكل التى تركها المستعمرون، حيث واصلت الجزائر تصدير المنتجات (الخمور والمعادن والبترول الخام)، غير أن ازدواجية الاقتصاد عرقلت التنمية الاقتصادية الحقيقية؛ ففى سنة ١٩٦٨م بدأت

عملية تأميم الوحدات الأجنبية فى بعض الفروع المهمة؛ مثل المناجم والميكنة والكهرباء، وتحولت إلى شركات وطنية.

وفى خلال هذه المرحلة الانتقالية، كانت السياسة التنموية موجهة إلى الصناعات الخفيفة والمنتجات الاستهلاكية. وفى هذه الأثناء وضع أول مخطط ثلاثى تجريبى (١٩٦٧-١٩٦٩م)، وكان مدعماً ببرنامج خاص؛ قوامه الاهتمام ببعض الولايات التى تعانى تخلفاً شديداً، وكان هذا المخطط بمثابة المحاولة الأولى للدولة على طريقة الاقتصاد المخطط والاقتصاد الاشتراكى.

٢ - مرحلة المخططات التنموية (١٩٧٠-١٩٨٠م):

تميزت السياسة الاقتصادية فى هذه المرحلة بانطلاق المخططات الرباعية، وتكثيف الاستثمارات فى قطاع المحروقات، والعمل على إقامة صناعة ثقيلة. وتشمل تلك المخططات - المخطط الرباعى الأول (١٩٧٠-١٩٧٣م)، والمخطط الرباعى الثانى (١٩٧٤-١٩٧٧م) - مرحلة انتقالية لإكمال مشاريع المخططين السابقين. وتمثلت أهداف التنمية فى مضاعفة فرص العمل عن طريق التصنيع، كما بدأت السلطات بالاهتمام بالصناعات الثقيلة إلى الحد الذى أهملت فيه القطاعات الأخرى.

وفى سنة ١٩٧١م، عشية انطلاق الثورة الصناعية، أكد مجلس الثورة أن التنمية الاقتصادية للجزائر يجب أن تقام عن طريق إعطاء الأولوية للصناعات الأساسية والصناعات الثقيلة، وقد وضع ثلاثة أهداف أساسية :

أ - هدف يمكن تحقيقه على المدى الطويل: يجب أن تصل الجزائر إلى مرحلة الاختراع التى ستمثل الانطلاقة الفعلية للاقتصاد.

ب - يجب أن تكون الصناعات الاستهلاكية قادرة على تغطية حاجات السوق الوطنية.

جـ - يجب على القطاع الصناعى أن يوفر ٤٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة سنويا.

ومن أهم الوثائق الرسمية التى تساعد على تحديد العناصر الأساسية لسياسة التصنيع فى هذه المرحلة هى خطابات الرئيس الراحل هوارى بومدين، حيث يقول فى أحد خطاباته: «سياستنا تقوم على تصنيع البلاد، ومحاولة بناء اقتصاد وطنى خال من كل أشكال الاستغلال. وبناء الاقتصاد الوطنى يعنى اكتشاف موارد البلاد واستغلالها لفائدة الشعب»، وبهذا المعنى كان تأميم الشركة البترولية الفرنسية سنة ١٩٧١م أولى الخطوات المهمة لتحرير الاقتصاد من التبعية الفرنسية، ومن ثم فإن الهدف الأساسى للتصنيع حسب مفهوم الرئيس بومدين «هو زيادة العائدات الوطنية، تطوير المستويات الفنية والتقنية للعمال، وزيادة فرص العمل، وتوسيع الأسواق الوطنية التى تعنى أقل تبعية للأسواق الأجنبية».

وانطلاقاً من النظرية القائلة إن البلدان المتقدمة ستحاول دائماً بيع تكنولوچيتها وآلاتها بأثمان باهظة من أجل الإبقاء على عدم المساواة بين البلدان الغنية والمصنعة والبلدان الفقيرة؛ فإن سياسة التصنيع فى هذه المرحلة استهدفت بناء صناعة متكاملة، بهدف التحرر من التبعية للدول المتقدمة صناعيا.

كما يقول الرئيس الراحل هوارى بومدين : «إن التصنيع سيسمح بالتكامل بين القطاع الصناعى والقطاع الفلاحى، ومن ثم يحقق تكاملاً حقيقيا للاقتصاد الوطنى، فبهذا التكامل الصناعى والفلاحى لن نكون قادرين على تطوير قطاعنا الفلاحى وضمان صناعتنا فحسب، ولكن سوف نكون قادرين على توفير العملة الصعبة التى نحتاج إليها من أجل تمويل تجهيزاتنا المستوردة كذلك».

ومن هنا يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية الأساسية تتمثل فيما يأتى :

- تدعيم الاقتصاد السياسى من خلال الاستقلال الاقتصادى.
- تحقيق الاكتفاء الذاتى ابتداءً من الثمانينيات.

- إرساء قاعدة صناعية ثقيلة، ونسيج صناعى متكامل على أرض الوطن كله.

ولتحقيق هذه الأهداف، شرعت السلطة فى تنمية طويلة المدى، تهدف إلى تصنيع سريع، ومعتمدة على الصناعات الهيدروكربونية، وصناعة الحديد والصلب، حيث المواد الأولية متوافرة بشكل كبير (الغاز الطبيعى والبترول والحديد والفوسفات)، وفى هذا الاتجاه أنجز عدد من المصانع: مركب الحديد والصلب فى مدينة عنابة، وخمس مركبات لتكرير الغاز الطبيعى وتمييعه بأرزيو وسكيكدة الجزائر العاصمة. وتمثل الهدف من الصناعات الثقيلة فى إنتاج وسائل الإنتاج.

وعلى الرغم من أن هذه القطاعات تعتمد على الاستثمارات الضخمة والتكنولوچيا المتطورة، فإن السلطات فى بداية الأمر كانت تعتقد فى أن هذه السياسة التنموية ستجعل تكلفة الإنتاج منخفضة، نظراً لانخفاض تكلفة اليد العاملة، وتوافر الطاقة محليا، وكذلك المواد الأولية، ومن ثم ستكون المنتجات الجزائرية قادرة على منافسة المنتجات الأجنبية. لكن الثمن الذى دفعته الجزائر فى اتباعها هذه السياسة تمثل فى التبعية لرأس المال الأجنبى والتكنولوچيا الأجنبية، وبقيت نسبة البطالة عالية (١٨٪-٢٢٪)، ووضعت الجزائر فى منطقة حرجة، فضلاً عن الدين العام الخارجى. وعلى الرغم من ذلك فقد وجدنا الرئيس يعلن عن رأيه فى هذه السياسة قائلاً: «إننى أستطيع أن أتقبل الضغوطات التى تنجم عن البطالة، ولكن لا أستطيع أن أقبل بلدى غير مصنّع».

٣ - مرحلة التقويم والإصلاحات (١٩٨٠-١٩٨٩م):

فى هذه المرحلة بدأت الانتقادات توجه إلى سياسة التصنيع السابقة، حيث اعتمدت على تصدير المحروقات، واهتمت بصناعة الحديد والصلب، وأهملت الفروع الأخرى، وخلّفت نتائج وخيمة؛ منها التبعية الغذائية (٨٠٪ من الحبوب المستوردة، و ٩٥٪ من الحليب المستورد، و ١٠٠٪ من الأدوية المستوردة).

وبوجه عام أصبحت الجزائر تدفع سنويا حوالى ٢,٥ أو ٣ مليارات دولار لاستيراد المواد الغذائية فحسب؛ وغدت تبعيتها لدول الغرب تبعية تكنولوچية لا مثيل لها. وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع الدين العام على نحو ملحوظ؛ إذ بلغ حوالى ٢٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٩م. وإضافة إلى ذلك فقد ظهرت عدة أزمات؛ منها الأزمة السكنية (التى قدر العجز فيها بحوالى ١,٥ مليون مسكن)، والأزمة الاجتماعية السياسية.

ونتيجة لهذه الأزمات المتعددة الأشكال انعقد المؤتمر الاستثنائى لجبهة التحرير الوطنى سنة ١٩٨٠م، وبعد مناقشة النتائج السلبية للسياسة الصناعية واستراتيچية أقطاب النمو، والاستغلال المكثف للمحروقات، خرج المؤتمر بتوصيات؛ كان أهمها ضرورة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ووجوب تطوير الاقتصاد، بالاعتماد على القطاعات غير البترولية، والتوجه نحو الصناعة الخفيفة والمتوسطة، وتطوير الهياكل القاعدية للبنية التحتية، بخاصة الطرقات والمطارات.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت خطتان خمسيتان (١٩٨٠-١٩٨٤م) و(١٩٨٥-١٩٨٩م). وللخروج من السياسة السابقة والأسلوب القديم، ظهرت سياسة جديدة تتسم بالإصلاحات الاقتصادية، بدءاً من إعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية الكبرى؛ كالسوناطراك و السوناكوم وغيرها؛ أى تقسيم المصانع الكبرى إلى وحدات إنتاجية ذات استقلالية كاملة فى ميدان التسيير، واللامركزية فى اتخاذ القرارات [٢].

لقد لوحظ أن استمرار الجزائر على الوتيرة نفسها فى استخراج البترول (٥٠ مليون طن سنويا) سيجعلها بعد سنة ٢٠٠٠م من الدول المستوردة للبترول. وهذه النظرة المتشائمة للواقع الاقتصادى أدت إلى سياسة جديدة للبترول، بدأت الدولة فى تطبيقها منذ عام ١٩٨٠م. هذه السياسة الجديدة تمثلت فى قرار الحكومة بالعمل على المحافظة على احتياطى الطاقة بالبلاد (بترول - غاز

طبيعى)، ووجوب خفض حصة التصدير من البترول، فانخفض إنتاج البترول الخام بنسبة ٥٪، بالمقارنة مع البرنامج المخطط لتنمية قطاع المحروقات (٤٥ مليون طن سنويا فى عام ١٩٨٢م، بدلاً من ٥٠ مليون طن).

وكذلك الحال بالنسبة إلى الغاز الطبيعى، فقد أعاد المسئولون النظر فى برنامج إنشاء مركبات تسييل الغاز، وبذلك انخفض التصدير بنسبة ٤٧٪ مقارنة بالبرنامج الأصلى [٣]. وهذه السياسة ساعدت على ارتفاع الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات غير الصناعية (قطاع الملاحة، وحفر الآبار، وقطاع البناء، وقطاع الخدمات).

٤ - المرحلة الحالية (ما بعد عام ١٩٩٩م):

ونظراً للوضع الحالى بصفة عامة والوضع الداخلى بصورة خاصة، ونتيجة لانخفاض عائدات البترول بنسبة كبيرة، بحيث أصبحت لا تكفى حتى لاستيراد المواد الاستهلاكية، ونتيجة لتراكم الديون ونسبة خدمة المديونية العالية، وضغوطات صندوق النقد الدولى (FMI) والبنك الدولى وكثير من الدول، وتزايد احتياجات السوق الداخلية، وتدهور الأمن الداخلى، وهجرة الأجانب جماعيا من الجزائر - نظراً لهذا كله قررت السلطات الرجوع إلى سياسة المحروقات، ولكن بأسلوب جديد، يتمثل فى مشاركة الشركات الأجنبية فى الاستثمار فى قطاع المحروقات؛ سواء بالتنقيب أو الإنتاج، أو النقل، أو التسويق. ولتحقيق هذا الهدف تقدمت الدولة بمشروع إلى المجلس الوطنى الشعبى للتصديق عليه، يتعلق بتعديل قانون المحروقات الصادر سنة ١٩٨٩م. ومن أهداف هذا المشروع ما يأتى :

- إلغاء المادة ٦٥ من قانون المحروقات .
- اشتراك الطرف الأجنبى فى الاسترجاع والتنقيب والبحث ورأس المال.
- تخفيض الجباية فى مناطق معينة لجلب الشركات الأجنبية إلى هذه المناطق.

- الاستغلال الأمثل والمكثف للحقول.

- رفع كميات الإنتاج والصادرات من المحروقات للحصول على العملة الصعبة، واسترجاع الكمية الهائلة من الثروة التى تضيع إذا لم تستخرج.

ويجدر بالذكر هنا الإشارة إلى قول وزير المحروقات السابق ورئيس الحكومة السابق سيد أحمد غزالى، فى لقائه مع الأحزاب: « إن الجزائر تنام على ١٥٠ مليار دولار، وتموت بالجوع». وكذلك قوله: «إذا لم تنفذ سياسة المحافظة على الموارد النفطية ولم يستدرك الوضع الاقتصادى للبلاد فإن إنتاج البترول سينخفض إلى ٢٥ مليون طن سنة ٢٠٠٠م، وإلى ١٥ مليون طن سنة ٢٠١٥م. أما الغاز الطبيعى - إذا أخذنا بعين الاعتبار العقود المبرمة حاليا والعقود التى ستبرم فى المستقبل القريب - فإن حقول الغاز الطبيعى إذا لم تتطور وتستعمل بكثافة وتدعم باكتشاف حقول أخرى، فإنها ستكون عاجزة عن تغطية هذه العقود.

لذلك يجب رفع إنتاجنا من البترول وسوائله إلى ٦٠ مليون طن سنويا، وكذلك العمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية، والانتقال من الاقتصاد المخطط والموجه إلى الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، وذلك بحل الشركات العمومية المفلسة وبيعها فى المزاد العلنى، وكل شركة لا تثبت نجاعة اقتصادية فى أرض الواقع. وبذلك يمكن للجزائر أن تخرج من الأزمة الاقتصادية، بخاصة أنها أفادت من تجميد ديونها لمدة ثلاث سنوات، نظراً إلى حسن النية فى الدخول إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية »[٤].

**ثالثاً: نماذج التصنيع**

يتمثل نموذج التصنيع فى الجزائر فى مفهوم «الصناعات المصنعة»، الذى يحدده الاقتصادى الفرنسى دوبرنيس بقوله: « العامل الأساسى فى عملية التصنيع للدول غير النامية هو تكوين رأس مال يكون قادراً على تغذية الصناعة والمنتجات الصناعية الأساسية، ولذلك فإنه يجب البدء بالصناعات التى تنتج

وسائل الإنتاج وليس بالصناعات التى تنتج المواد الاستهلاكية» [٥].

ونعنى بالصناعات المصنعة الصناعات الثقيلة؛ مثل الصناعات الفولاذية (الحديد والصلب)، والصناعات الميكانيكية، والصناعات الهيدروكربونية. فإذا تمعنا فى هذه الفروع وجدنا نوعا من التسلسل المنطقى (استخراج المعادن وتصنيعها، وصناعة الآلات الميكانيكية والسلع الاستهلاكية من المحروقات والبلاستيك)؛ أى أن الصناعة المصنعة هى المحرك الأساسى لعملية التصنيع وفى إمكانها تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ كالصناعات الخفيفة، والفلاحة، والخدمات.

١ - الصناعات الهيدروكربونية:

ترجع أهمية قطاع المحروقات إلى الدور المهم الذى يقوم به هذا القطاع فى التنمية الاقتصادية للبلاد. ونظراً لهذه الأهمية أسست الشركة الوطنية سوناطراك سنة ١٩٦٣م للتكفل بهذا القطاع.

كذلك نُظر إلى المحروقات بوصفها وسيلة للنمو الاقتصادى؛ حيث تمثل عائداتها ٨٠٪ من الاستثمارات فى القطاعات الأخرى.

أ - الصناعات البترولية:

اكتشفت فرنسا البترول فى الجزائر سنة ١٩٥٨م، وبدأت الشركات الأجنبية فى استغلاله. وفى سنة ١٩٧١م تم تأميم البترول بنسبة ٥١٪، وبذلك استردت الجزائر أغلب حقوقها الخاصة بالتنقيب والنقل والتوزيع والاستثمار، عن طريق الشركات الوطنية للمحروقات (سوناطراك)، وقد وصلت نسبة التصدير إلى حوالى ٩٧٪ من إجمالى الإنتاج، وأصبح البترول يشكل حوالى ٩٣٪ من دخل البلاد [٦].

ب - الصناعات الغازية:

اكتُشف الغاز فى الجزائر سنة ١٩٥٦م، وبدأ إنتاجه سنة ١٩٦٠م. وتعد

الجزائر من الدول الكبرى المنتجة للغاز الطبيعى، حيث يقدر الاحتياطى منه بحوالى ٩٠٠٠ مليار م٣، وهو ما يجعلها تراهن على هذه المادة فى السنوات القادمة، بحيث تصبح الجزائر من الدول الأولى المصدرة لهذه المادة. والحقيقة أن الاحتياطى الهائل للغاز هو الذى شجع الدولة على استغلال البترول على نحو مكثف.

جـ - الصناعات البتروكيماوية:

الصناعات البتروكيماوية هى الصناعات الكيماوية الناتجة عن معالجة المواد الهيدروكربونية، سواء عن طريق تكرير البترول أو تمييع الغاز الطبيعى. ومن أهم منتجات هذه الصناعة: البلاستيك، والأسمدة، والأدوية، والأدوات الطبية، والصابون، والزيوت الصناعية، والطلاء، ومواد الصيانة... إلى غير ذلك. ومن هنا عُدَّ قطاع المحروقات القاعدة الأساسية لإقامة التصنيع، ومن ثم نال الأولوية من حيث الميزانية الاستثمارية فى كل المخططات التنموية، كما أن جزءا كبيراً من الاستثمارات الصناعية مازال يذهب إلى الصناعات الهيدروكربونية؛ وذلك راجع إلى أن هذا القطاع يسهم بحوالى ٩٣٪ من دخل الدولة.

د - الصناعة الثقيلة:

على الرغم من أن الجزائر تملك ثروة من الحديد الخام لا بأس بها، ويمكن تصديرها إلى الخارج، فإن الذين كانوا يراهنون على أهمية الصناعة الثقيلة فى التنمية الاقتصادية بالجزائر تراجعوا اليوم عن هذه النظرية؛ إذ إن هذه الثروة ليست ذات قيمة كبيرة فى السوق الدولية؛ وهذا راجع إلى أن سوق الفولاذ (الحديد الصلب) تسيطر عليه الدول المتقدمة التى تملك تكنولوچيا متطورة، وخبرة كبيرة فى هذا الميدان.

لكن الجزائر عندما اختارت صناعة الحديد والصلب كانت تدرك جيداً الفائدة التى تجلبها من هذا القطاع؛ إذ يعتمد عليه فى صناعة عربات السكك الحديدية،

والرافعات، والجرّافات الميكانيكية، وآلات مزج الأسمنت، والأعمدة الحديدية؛ وهذه السلع كلها موجهة إلى قطاع حيوى، ألا وهو قطاع البناء والأشغال العمومية، أما الصناعات الميكانيكية فتتمثل فى إنتاج الشاحنات، والحافلات والمحركات والجرارات، والحاصدات، والدراجات النارية، وأنواع أخرى من الآلات. لكن الملاحظ أن قطاع الصناعة الثقيلة مازال موجهاً نحو الاستهلاك وليس نحو وسائل الإنتاج، وهكذا نجد أن نظرية الصناعة المصنعة التى طبقتها الجزائر فى مسارها التنموى التى كانت تهدف إلى إيجاد وسائل الإنتاج وليس وسائل الاستهلاك - لم تأت بالنتائج المرجوة منها بعد ٣٠ سنة من الاستقلال.

والخلاصة أن سياسة التصنيع فى الجزائر بالنسبة إلى آفاق السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠م سوف تتوقف على سياسة تصدير البترول، علماً بأن أسعار هذه المادة فى انخفاض مستقبلاً. وهكذا سيواجه الاقتصاد الجزائرى ظرفاً عالميا صعباً. لذلك لابد من الإسراع فى اتخاذ قرارات حاسمة لدعم سياسة استقلالية المؤسسات، وإفساح المجال للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب. ويتحتم على الدولة التخلى عن دور المستثمر والمنتج والمسيِّر والمراقب فى آن واحد؛ فالدور الجديد للدولة هو المراقبة والحماية والتنسيق والتنظيم والإنتاج فى القطاعات الاستراتيجية التى لا يمكن للقطاع الخاص الدخول إليها. ولو رجعنا بالذاكرة إلى الوراء لوجدنا أن الدولة كانت الممول الوحيد لكل المشاريع الصناعية؛ فى حين أن القطاع الخاص لم يشارك إلا بقدر ضئيل جدا، ومن ثم وجدنا - بعد ثلاثين سنة - أن المصانع الجزائرية تعمل بقدر ٥٠٪ من طاقتها الإنتاجية، كما أن ٩٥٪ من الوحدات الإنتاجية مفلسة ولم تثبت نجاعتها بعد، وتحاول الدولة حتى اليوم أن تبث فيها الروح وهى فى عداد الموتى. ويمكن القول هنا إن آلاف الملايين من الدينارات تصرف سنويا على قطاعات لا فائدة ترجى منها عدا الجانب الاجتماعى.

نخلص من هذا كله إلى القول بأن الدولة تبدو شديدة التأثر بعواطف السكان، ولا تهتم بالنجاعة الاقتصادية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لابد من البحث بدءاً من الآن عن فروع صناعية بخلاف البترول والغاز. ونظراً إلى الظروف المناخية فى الجزائر غير الملائمة لتطوير فلاحة أو زراعة اقتصادية، فلابد من الاهتمام بالوحدات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتميز هذه الوحدات بإمكان الانتقال السريع من إنتاج إلى آخر، إضافة إلى أن تكاليف الإنتاج ضئيلة نسبيا. ويشار هنا إلى أن الصناعة الرئيسية التى ينبغى التوجه إليها مع مطلع القرن الحادى والعشرين هى الصناعة الإلكترونية بشتى أنواعها؛ فالجزائر تملك طاقات هائلة فى هذا الميدان.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

# المـــراجـــع


1 -A.Benachenhou, L'experience Algerienne de Planification et de Dveloppement 1962-1982, O.P.U. 2 eme ed. ALGER.

2 - M. E . Benissad: L'economie Algerienne et Contemporaine, PUF. 1980.

3 - M. E . Benissad: La Reforme Economique en Algerie, O.P.U, 1991 .

4 - M. Ecrement: Independance Politique Et Liberation Economique Enap, O.P.U. , ALGER PUG, Grenoble 1986 .

5 - A. Houiti: Industrialisation And Economic Developpement - The Experience Of Post Independance, Alger (1962-1984) Doctoral Dissertation The American, University, Washington, 1985.

6 - I. J. Clande Hazera: Algerie Industrialisation Accélérée Les Dossiers Jeune Afrique L'industrialisation du Tiers Monde, n. 3, 1975.

7 - G.D, De Bernus: "Industries: Industrialisonisantes et Contenu d'une Politique D'Integration Regionale dans La Revue Economie Appilquée, n. 3-4, 1966 .

8 - H. Boumedienne: Discours du President Boumedienne vol. 2, Constantine El Faath, 1970 .